اقتصاد

السودان: احتجاجات على غلاء الكهرباء

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أغلق محتجون أمس الأحد، طريق شريان الشمال في السودان عند منطقة الدبة بالولاية الشمالية احتجاجا على الزيادات الكبرى في تعرفة الكهرباء على المشاريع الزراعية.

وأمهل تجمع المزارعين السلطات المحلية 48 ساعة للتراجع عن الزيادة لتأثيرها السالب والمباشر على الزراعة بالمنطقة. وقال المحتجون إن الزيادة الهائلة في تعرفة الكهرباء تعرض الموسم الزراعي للفشل وتحقق خسائر فادحة للمزارعين، مطالبين بضرورة التراجع عنها، ملوحين باستمرار إغلاق الطريق لحين التراجع عن التعرفة.

من جانبه، أكد القيادي الزراعي بالولاية الشمالية، وعضو مجلس إدارة مشروع «الحامداب» الزراعي، عامر علي صالح، لـ«العربي الجديد» إن إغلاق الطريق تم صباح أمس الأحد، وسيستمر إلى حين تنفيذ مطالبنا بالتراجع عن زيادة اسعار الكهرباء والتي قفزت من 5 إلى 21 جنيه للكيلوواط. وأشار صالح إلى احتجاج مزارعي 7 محليات بمدينة الدبة بالولاية الشمالية على التعرفة وإصرارهم على إغلاق الطريق، ملوحا لاحتمالات إغلاق المزارعين لسد مروي كذلك حال إصرار الحكومة على المضي في تطبيق التعرفة الجديدة والتي تضاعفت لنسبة 500%، مبينا أن سد مروي يمد ولاية الخرطوم والبلاد كافة بالكهرباء ولا يحق للمركز حرمان الولاية المنتجة للكهرباء ومعاقبتها بهذه الزيادة المهولة في فواتير الكهرباء.

وحسب مراقبين لـ«العربي الجديد» ستنعكس زيادات الكهرباء سلبا على مختلف القطاعات الإنتاجية ومنها الزراعة والصناعة.

وأثارت زيادة قياسية في أسعار الكهرباء في السودان سخط المواطنين بعد أن تضاعفت عدة مرات بحلول العام الجاري، دون إجازتها بعد في موازنة عام 2022، بينما تشكو غالبية الأسر من تردي الظروف المعيشية بسبب تصاعد الغلاء وقلة الموارد المالية.

وبرّر المدير العام للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، أمين عثمان، زيادة الأسعار بالتكلفة العالية للتشغيل والصيانة، ومشاكل التمويل.

لكن الخبير الاقتصادي هيثم فتحي، قال في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إن «توقيت الزيادة غير مناسب ويؤدي لاحتقان واضطرابات داخلية في ظل تدني مستويات دخول الأفراد وزيادة نسبة البطالة».

وأضاف فتحي أن جميع القطاعات المعتمدة على الكهرباء ستتضرر من تلك الزيادات، مشيرا إلى أنه كان على الحكومة عدم المساس بالتعرفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاعات التجارية والصناعية والزراعية والمستشفيات، إذ سيكون للزيادة أثر، حيث تشكل فاتورة الطاقة أحد أهم التحديات لأعمالها.

وبموجب التعرفة الجديدة، بلغ سعر الكيلوواط للقطاع الزراعي 21 جنيها، والقطاع الصناعي 26 جنيها (الدولار = نحو 438 جنيها).

وانخفض معدل التضخم في السودان لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى 339,58% مقارنة بـ350,84 لشهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الحكومي.

ويأتي ذلك وسط تشكيك في الأوساط الاقتصادية في عملية انخفاض التضخم، في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة وتواصل غلاء العديد من السلع والخدمات.

انتعاش قطاع الأجهزة المنزلية

شهد قطاع الأجهزة المنزلية الصيني نموّاً في الإنتاج خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام المنصرم 2021، وفقاً لبيانات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. وخلال تلك الفترة، بلغ إنتاج مكيفات الهواء والغسالات 197,41 مليوناً و78,33 مليون جهاز على الترتيب، بزيادة 11,4 بالمائة و11,1 بالمائة على أساس سنوي. وعلى عكس المنحى التصاعدي، شهد مصنعو الثلاجات انخفاضاً في إنتاجهم بنسبة 0,2 بالمائة على أساس سنوي إلى 82,53 مليون ثلاجة خلال تلك الفترة، بحسب الوزارة. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني وحده، بلغ إنتاج الصين من مكيفات الهواء 16,63 مليون جهاز، بزيادة 3,7 بالمائة على أساس سنوي، فيما شهد إنتاج الغسالات انخفاضاً بنسبة 1,5 بالمائة على أساس سنوي إلى 8,44 ملايين جهاز، وفقاً للوزارة.

(Getty)

لقطات

معرض جزائري تركي للاستثمار في مدينة وهران

افتتح وزير التجارة الجزائري، كمال رزيق، معرضاً جزائرياً تركياً للاستثمار في مدينة وهران بحضور ممثلين عن سفارة تركيا في الجزائر، ووالي (محافظ) وهران (غرب) سعيد سعيود، و50 فاعلاً اقتصادياً من البلدين. ويستمر المعرض حتى 11 يناير/كانون الثاني الجاري، ونظم برعاية وزارة التجارة و ترقية الصادرات، بالتعاون مع الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (حكومية). ونقلت الوكالة عن رزيق قوله، على هامش افتتاح المعرض، إنّ «هذه المبادرة تندرج ضمن المساعي المشتركة للبلدين والتزامهما القوي بالدفع بالعلاقات الاقتصادية والتجارية إلى أعلى المستويات».

تشغيل خط سكة حديد فائق السرعة في الصين

دخل أول خط سكة حديد فائق السرعة يسيطر عليه رأس المال الخاص، طور التشغيل، السبت، في مقاطعة تشجيانغ، شرقي الصين. وغادر قطاران محطة تايتشو ومحطة شنغتشو شينتشانغ، إيذاناً بافتتاح خط السكك الحديدية هانغتشو-شاوشينغ- تايتشو الرابط بين المدن. ويأتي هذا الخط ضمن أول مجموعة من مشاريع السكك فائقة السرعة الممولة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع استثمارات ناهز إجماليها 44,9 مليار يوان (حوالي 7 مليارات دولار)، تم تصميم الخط الحديدي الجديد البالغ طوله 266,9 كيلومتراً مع ثماني محطات.

هيونداي تزيد السيارات الصديقة للبيئة

قالت هيونداي موتور إنّها تهدف إلى أن تصبح نصف مبيعاتها من السيارات في السوق الاميركية من السيارات الصديقة للبيئة بحلول 2030، في الوقت الذي تخطط فيه لإنتاج سيارات كهربائية في أهم سوق سيارات في العالم. أدلى خوسيه مونوز، كبير مسؤولي التشغيل العالمي لشركة هيونداي، بهذه التصريحات في مقابلة مع مجموعة من المراسلين الكوريين، يوم الاربعاء، على هامش معرض الإلكترونيات الاستهلاكية 2022. وتستعد شركة صناعة السيارات الكورية الجنوبية لرفع نسبة السيارات الصديقة للبيئة في الولايات المتحدة إلى ما بين 40 و50%.

النظام السوري يمهّد لإلغاء دعم الخبز

وسام سليم

يمهّد النظام السوري لإلغاء دعم الخبز عبر اعتماد إجراءات جديدة لعملية التوزيع. وأقرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التابعة للنظام آلية جديدة لتوزيع الخبز في محافظتي دمشق وريفها، ستطبق اعتباراً من بداية فبراير/شباط المقبل، وذلك استعداداً لاستبعاد مئات آلاف الأسر من الدعم. وبحسب الوزارة، سيتم اختيار مُعتمدين شريطة أن يكونوا «بقاليات» (متاجر لبيع المواد الغذائية)، ويُوزع عدد المعتمدين بناء على الخرائط وعدد السكان في كل حي من الأحياء، ويتم ربط كل مجموعة منهم بفرن حسب طاقته الإنتاجية. ووضعت الوزارة شرطاً لهذه الآلية، وهو ألا تكون مخصصات أي معتمد أكثر من 250 ربطة خبز تحت أي ظرف، وذلك لأن أي نقطة بيع لا يمكنها أن تبيع أكثر من هذا العدد من دون وجود ازدحام كبير، بحسب البيان. وسينقل الخبز المباع بسعر التكلفة لمن يريد أو من يستبعد من الدعم بسيارات، ويباع لمن يرغب من «البقاليات» وبأي عدد، ويُوزع بعدد قليل من الربطات لا يتجاوز 20 ربطة لكل «بقالية». وأشارت الوزارة في بيان، مساء السبت، إلى أن هذه الآلية ستطبق على بقية المحافظات وفق برنامج زمني، على أن تنتهي في مدة أقصاها الأول من إبريل/نيسان المقبل. وتأتي هذه الخطة تنفيذاً لتصريح سابق أدلى به وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري عمرو سالم، في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، عندما أعلن عن وجود دراسة لبيع الخبز والوقود للشرائح المستبعَدة من الدعم بسعر التكلفة.

وحول جدوى هذه الآلية وأسباب إقرارها، قال الباحث الاقتصادي نديم عبد الجبار، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة النظام منذ أكثر من عامين تسعى لمعالجة ظواهر الأزمة دون أسبابها، موضحا أن القرار الأخير يهدف لتخفيف الازدحام على الأفران، في حين أن حقيقة الأزمة هي ضعف إنتاج الخبز وبيعه في السوق السوداء من قبل شبكات تهريب خارج سلطة النظام. وأضاف عبد الجبار أن الآلية الجديدة يبدو أنها ستكون مخصصة فقط للعائلات التي ترفع عنها حكومة النظام الدعم الحكومي. وسبق أن أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري، أوائل نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عن نية وزارته استبعاد أكثر من نصف مليون سوري من الدعم الحكومي.

أيهما أكثر خطورة على الاقتصاد العالمي؟

مصطفى عبد السلام

منذ سنوات كان اندلاع أزمة كفيلاً بإرباك مشهد الاقتصاد العالمي، كانت الأزمات وقتها تقليدية، كساد، ركود، انكماش، اندلاع حرب، تضخم، إفلاس دول، قفزات في أسعار النفط.

وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 تعرض الاقتصاد والبورصات لهزة عنيفة، فقد انهارت بنوك ومؤسسات مالية منها العملاق المصرفي «ليمان برازرز» وبورصات منها «وول ستريت»، كما اختفى واحد من أكبر بنوك الاستثمار «ميريل لينش».

وحينما شهد العام 2010 أزمة المديونية الأوروبية، ارتبكت الأسواق خصوصاً أنّ دولاً في منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وقبرص واجهت تعثراً في سداد الديون.

الآن، بات لدينا عشرات الأزمات التي تهدد الاقتصاد العالمي وتؤجل نموه وإعادة الحيوية لأنشطته، وتؤثر سلباً على أسواقه وإيراداته ومعيشة مواطنيه، أبرز الأزمات كورونا والاضطرابات الوبائية والانتشار المتسارع لـ«أوميكرون» وهي أعنف أزمة صحية يشهدها العالم، ولا يزال الوباء يحصد آلاف الأرواح ويصيب الملايين يومياً، ويؤثر سلبا على أنشطة رئيسية مثل السياحة والسفر والطيران والشحن والصادرات وسوق العمل وإيرادات الدول والموازنات العامة.

وهناك المخاطر الأمنية أو الجيوسياسية، فأكثر من بقعة حول العالم تشهد حروباً أو قلاقل ومخاطر جيوسياسية، أوكرانيا وكازاخستان وغيرها من البقع التي باتت بؤرة توتر أقرب إلى ساحة حرب بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى، وهناك تصاعد في الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، وبين إيران وإسرائيل، بل ويعيش العالم أجواء الحرب العالمية الثالثة.

وهناك مخاطر التضخم التي باتت تعصف بالاقتصاد خصوصاً مع زيادة أسعار النفط والمشتقات البترولية والقفزات القياسية لأسعار الغاز الطبيعي، علماً بأنّ زيادة سعر الغاز كانت سبباً في انطلاق شرارة تظاهرات كازاخستان. وهناك أزمة الغذاء العالمية حيث قفزت الأسعار لأعلى مستوى منذ 10 سنوات، وأزمة تفاقم الدين العالمي الذي شهد قفزات قياسية في زمن كورونا تعد الأعلى في نصف قرن، وهناك مخاطر العملات المشفرة التي زادت حدة المضاربات عليها في الشهور الماضية مع تراجع إيرادات الاستثمارات التقليدية. وفي حال تهاوي تلك العملات وتحولها على فقاعة فإنّها ستثير القلاقل في أسواق العالم. وهناك خطر تقلب الأسعار والأسواق والتي من المتوقع أن تتصاعد في الفترة المقبلة مع زيادة حالة الغموض التي تكتنف الاقتصاد العالمي وظهور متحورات كورونا.

السؤال: هل القادم أسوأ؟

مال وناس

أزمات تموينية تطحن الجزائريين... وإنكار حكومي

تصاعدت أزمة شحّ السلع الغذائية في الجزائر رغم ارتفاع أسعارها، وسط فشل حكومي في توفير السلع، وتقاذف المسؤولية بين الحكومة والتجار

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بدأ الجزائريون سنة 2022 على وقع ندرة حادة للعديد من المواد واسعة الاستهلاك رغم الارتفاع الكبير في أسعارها، ما دفعهم لخوض سباق مع الزمن يوميا من أجل تأمين قوت عائلاتهم. ويأتي ذلك وسط جمود حكومي محير، وتقاذف للمسؤولية مع التجار في مختلف سلاسل العملية التجارية، ليبقى المواطن وحده الضحية.

ندرة الزيت

عادت ندرة زيوت الطعام مع بداية السنة الجديدة، لتعصف برفوف المساحات التجارية الكبرى والبقالات في الأحياء، ما أربك كثيرا الجزائريين الذين باتوا يترقبون مرور شحنات التوزيع بين نقاط البيع للظفر بقارورة سعة 2 لتر أو 5 لترات، بأسعار مرتفعة رغم تقنينها بقرار حكومي، كونها من المواد المدعمة.

وتثير أزمة الزيت في الجزائر مزيدا من الجدل، حول خلفيات وأسباب هذه الأزمة التي بدأت مطلع 2021، ففي الوقت الذي يجد المواطنون صعوبة في الحصول عليها، تعلن السلطات أن الأزمة مفتعلة من قبل التجار، بسبب رفض التدابير المتعلقة بـ«الفوترة» والتهرب من الضريبة. كما تنصل مجمع سفيتال، الممون الرئيس للسوق المحلية بمادة الزيت، والمملوك لرجل الأعمال الشهير، يسعد رباب، من المسؤولية عن أزمة الزيت الحالية.

وفي السياق، أكد رئيس الجمعية الجزائرية للتجار، الحاج الطاهر بلنوار، لـ «العربي الجديد» أن «تجار الجملة والتجزئة باتوا يجدون صعوبة في إيجار زيوت الطعام بمختلف العلامات (3 علامات تجارية)، والمشكل متعلق بإلزامية التعامل بالفواتير الذي قلص هوامش ربح التجار، الذين فضلوا عدم تسويقها».

وأضاف بلنوار أن «سعر زيوت الطعام محدد وفق قرار حكومي، وأي زيادة فهي من طرف المضاربين الذين أظن أنهم أعلنوا الحرب على الحكومة التي سنت قانونا نهاية 2021، لمكافحة المضاربة عبر إقرار عقوبات تصل 30 سنة وحتى المؤبد في الظروف الاستثنائية على المضاربين».

شح الحليب

انتقلت أزمة الندرة لتمس الحليب غير المدعم، بعدما عاش الجزائريون أشهرا من شح الحليب المدعم، اضطرهم للانتظار ساعات في طوابير طويلة يوميا لشراء كيس الحليب، حيث اختفت وبشكل مفاجئ علب الحليب غير المُدعم من رفوف المتاجر، فيما استغل «صائدو الفرص» الندرة، لعرض الحليب بمختلف علاماته عبر منصة «فيسبوك» بأسعار مرتفعة، مستغلين حاجة المواطنين لهذه المادة الأساسية في النظام الغذائي الجزائري.

إلى ذلك، أكد مدير معمل لبن خاص، عبد الله عمار عبازي، أن «الإشكال يكمن في تقليص الاستيراد، فحجم مسحوق الحليب الرخيص أي المادة الأولية لم يمنح للمنتجين إلا في 22 ديسمبر/كانون الأول 2021، ويجب الانتظار إلى غاية منتصف الشهر القادم حتى تعود الأمور لنصابها».

وأضاف عبازي لـ «العربي الجديد» أن «جل مصانع إنتاج الحليب غير المدعم اقترب مخزونها من مسحوق الحليب الذي يستورد أساسا من نيوزيلندا وسويسرا وفرنسا، من النفاد». وعاد الجزائريون نهاية 2021، للوقوف في طوابير للحصول على كيس حليب مدعم، بدءاً من السادسة صباحاً من كل يوم، مشكلين مشهداً لم يعد يترجم أزمة عابرة قد يمرّ بها أي بلد، بقدر ما يعكس حجم الفشل الذي ضرب الحكومات المتعاقبة في تسيير ملف بات يؤرق البلاد، وينهك الخزينة العمومية بثقل فاتورة الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي.

إلى ذلك، أكد رئيس الجمعية الجزائرية لحماية المستهلك، مصطفى زبدي، أن «مصالحه تلقت مئات الرسائل والمكالمات لأجل التبليغ والاستفسار عن نقص حليب العلب لبعض العلامات في السوق، نعتقد أن المسألة ظرفية فقط وناجمة عن تأخر تسليم الرخص الصحية لاستيراد مسحوق الحليب (غير المدعم)».

وأضاف زبدي لـ «العربي الجديد» أن «الجمعية تواصلت مع وزارة التجارة والزراعة للاستفسار حول مشكلة ندرة مادتي الحليب والزيت وحتى الخبز، وإلى حد الساعة أكدت وزارة التجارة أن المشكل يتعلق بالتوزيع الذي باتت الوزارة تشرف عليه منذ بداية الندرة عبر وضع شاحنات بيع مباشرة للمواطن سواء لمادة الزيت أو الحليب وحتى مواد أخرى على غرار الطحين مع تكثيف الرقابة على نقاط التخزين لكبح المضاربة».

> شح الزيت والحليب... واختفاء 200 دواء من الصيدليات

أزمة الأدوية

وتفاقمت أزمة الندرة لتنتقل إلى داخل الصيدليات، إذ كشف مسؤولون في قطاع الصيدلة، عن اختفاء نحو 200 صنف دواء من الأسواق، خصوصاً أدوية مرضى السكري والسرطان والقلب، وغيرها من الأدوية المهمة، فيما تتقاذف الوزارات المسؤولية عن تفاقم الأزمة، وسط تعهدات باستدراك وشيك لهذا النقص الذي أثر بشكل بالغ على صحة المرضى وسبّب قلق عائلاتهم.

وقال رئيس النقابة الجزائرية للصيادلة الخواص (القطاع الخاص)، مسعود بلعمبري، إن «قائمة الأدوية المختفية تشمل مستحضرات منتجة محليا أيضا، على غرار حقن مضادة للالتهاب والمضادات الحيوية، وأدوية القلب وأخرى مستوردة». وأضاف بلعمبري لـ «العربي الجديد» أن «النقابة حذرت نهاية 2021 من ندرة 150 إلى 200 دواء على رفوف الصيدليات، وطالبنا الحكومة بتقسيم جهودها بين مكافحة «كورونا» والاستمرار في توفير الأدوية خاصة للأمراض المزمنة والقاتلة، وإلا فإن النتيجة ستكون إما الموت بـ «كوفيد 19» أو الموت بأمراض أخرى مثلا السرطان بعد أن ضيع مرضى مواعيد العلاج الكيميائي لنقصه».

ووفق رئيس النقابة الجزائرية للصيادلة فإن «الحكومة عطلت منح رخص الاستيراد خاصة المواد الأولية، وكانت للأدوية المخصصة لعلاج كورونا الأولوية، ما أحدث خللا في عمليات الاستيراد. وفي ظل الظروف في أوروبا حاليا يمكن الحديث عن وصول الدواء والمواد الأولية مطلع شهر مارس/آذار 2022، إذا جزمنا أن الرخص ستمنح عاجلا للمستوردين».

جمود مُحير للحكومة

وأمام الأزمات التي تعيشها الأسواق الجزائرية وأدت لندرة مواد استهلاكية أساسية، تقف الحكومة الجزائرية متفرجة وتتبنى الخطاب النافي لوجود ندرة في الأسواق، أحيانا، وخطاب «المؤامرة» أحيانا أخرى.

وبالرغم من ترؤس الرئيس عبد المجيد تبون لمجلس الوزراء الأول سنة 2022، في الثاني من يناير/كانون الثاني الحالي، لم تكن ندرة المواد الاستهلاكية على طاولة الاجتماع ولا على طاولة الوزراء المعنيين الذين تجنبوا الحديث عنها، مكتفين بتصريحات مقتضبة تؤكد قرب «الفرج» وأن الأمور تحت «السيطرة».

في المقابل، أطلق رواد مواقع التواصل الاجتماعي انتقادات للحكومة التي تنتهج سياسة «النعامة» حسب جزائريين.

إلى ذلك، يرى الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، أن «الحكومة أبانت عن ضعف لافت في تسيير الملفات المعيشية للمواطن، بل في كثير من الأحيان كانت تستفز المواطن بتصريحات غريبة ترجع الأزمة لجهات أجنبية وغيرها من الأمور التي لا يتقبلها العقل».

وأضاف: كان الأجدر بالحكومة وحتى برئيس الدولة أن يقوم باجتماع استثنائي مع الوزراء المعنيين بتنظيم الأسواق، لطمأنة المواطن».

وأضاف جمال نور الدين أن «حملات التواصل الاجتماعي التي يقوم بها وزير التجارة كمال رزيق، بنشر صور له في مخازن تخزين مادة زيت الطعام والحليب، تبقى ذات تأثير افتراضي ولم تغير في الواقع شيئا، فالأزمات تحل في الميدان وليس عبر فيسبوك».

من جانبه حذر الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن مبتول، من «الإفراط في كبح الواردات وهو الفخ الذي وقعت فيه الحكومة سنة 2021، فبلغة الأرقام استطاعت خفض تدفق الواردات، ولكن كان ذلك على حساب قوت وصحة الجزائريين وهو أمر يجب مراعاته في 2022، إذ يجب التفريق بين كبح الواردات وبين ترشيدها».

المواطنون يعانون من قفزات في أسعار السلع الضرورية (فايز نور الدين/فرانس برس)

ارتفاع نسبة التضخم

شهدت أسعار مختلف السلع الضرورية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، خلال الفترات الماضية، حسب بيانات رسمية. وزادت نسبة التضخم في الجزائر الى 5,66% في شهر يونيو/ حزيران الماضي مقارنة بنفس الفترة من السنة قبل الماضية، وفق تصريحات سابقة لوزير المالية، ايمن بن عبد الرحمن في شهر اكتوبر/ تشرين الاول الماضي. واعلن البرلمان الجزائري، اول من امس، تشكيل لجنة تحقيق نيابية للتحقيق في اسباب الندرة والمضاربة في عدد من المواد التموينية والغذائية، كالزيت والحليب.

مقابلة

أجراها **محمد راجح**

كشف وزير التجارة والصناعة اليمني، محمد محمد الاشول، في مقابلة مع «العربي الجديد»، عن جهود لتنفيذ مقترح يتضمن تركيز عملية تفتيش السفن التجارية القادمة إلى اليمن في ميناء عدن بدلا من موانئ جدة وديبي

محمد الأشول

ندرس تفتيش السفن في ميناء عدن بدلاً من جدة ودبي

انخفاض سعر الريغيف بعد دعم 73 مخبزاً بالعاصمة المؤقتة

■ إلى جانب تدهور العملة، كانت هناك عوامل أخرى مؤثرة في الأسواق التجارية، ومنها صعوبات الاستيراد. وتعدد منافذ التفتيش للسفن المحملة بالبضائع التجارية، فلماذا لا تجدون حلا لهذه المشكلة؟

فيما يخص عملية النقل والتأمين وصعوبات الشحن التجاري، بذلنا جهوداً كبيرة في هذا الصدد بالتعاون والتنسيق مع وزارة النقل، وحررنا أكثر من مذكرة إلى الإخوة في التحالف، وقدمنا مقترحات عديدة، منها أن يتم تفتيش السفن التجارية في ميناء عدن، بدلاً من ذهابها للتفتيش في موانئ دبي أو جدة، بحيث يتم وضع آلية للتفتيش في ميناء عدن بإشراف التحالف، وهذا الموضوع قيد النظر، وهناك مؤشرات إيجابية لإقراره بهدف تسهيل عمليتي النقل والشحن.

■ هل هناك مخزون غذائي كاف من السلع الغذائية الأساسية، في ظل ما تمر به البلاد من ظروف صعبة على كافة المستويات والتي تتطلب تأمين غذاء اليمنيين؟

هناك خطط عديدة للوزارة في مختلف الاتجاهات التجارية والصناعية، ونفعل بكل جهد في الوزارة على تأمين مخزون غذائي استراتيجي لكل محافظة لمدة تصل إلى ستة أشهر، من أجل ضمان توفر دائم للسلع الأساسية. لكن المخزون الغذائي متوفر ومطمئن لفترة كافية، وليس هناك قلق في ما يتعلق بهذا الجانب، ونحن على تواصل دائم مع التجار والمستوردين في هذا الخصوص.

■ وما هي أبرز التطورات في الأسواق، في ظل التحسن الملحوظ في سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية؟

أصاب الارتفاع المتسارع للعملة بصورة غير طبيعية وتجاوز سعرها حاجز 1700 ريال للدولار الواحد، القطاع الخاص بقلق شديد، وكاد يحدث انهيارا في الأسواق بسبب ارتفاع أسعار السلع إلى مستويات قياسية، وكثفنا جهودنا في وزارة الصناعة والتجارة لتلافي التداعيات السلبية على الأسواق. وكانت هناك عدة لقاءات واجتماعات مع كبار التجار في عدن، وتم عقد اجتماعات مماثلة مع كبار التجار في محافظات مأرب وشبوة وفي سيئون، ثم تم لقاء موسع بين الغرفة التجارية مع رئيس الحكومة، وكان الهدف من كل هذه التحركات احتواء الانفجار السعري وتهدئة الأسواق. وكنا نخشى من حدوث انهيار سريع للأسواق يصعب السيطرة عليه وأن يفقد المخزون الاستراتيجي قوته. في الحقيقة وجدنا تجاوبا كبيرا من قبل التجار وغرفة عدن التجارية والصناعية، حاولنا إيجاد توافق مشترك يركز على تهدئة الأسواق.

■ وهل انعكس تحسّن الريال على أسعار السلع الضرورية؟

أثرت اضطرابات العملة الوطنية في فترات سابقة على التجار الذين كانوا يتعاملون كل يوم بسعر صرف مختلف للريال اليمني، عدا عن أن هناك تجارا كانوا يبيعون سلعهم وبضائعهم بسعر الغد. ولم نقف مكتوفي الأيدي وبذلنا كل ما في وسعنا للحد من هذه الفوترة السعرية المتصاعدة في الأسواق، إلى أن بدأ التحسن التدريجي للعملة وارتفاع سعر صرف الريال والذي وصل إلى حدود 1000 ريال للدولار. في هذا الإطار، نبذل جهودا واسعة لكي تستفيد الأسواق التجارية من هذا التحسن في سعر صرف العملة الوطنية، وشكلنا غرفة عمليات مركزية في الوزارة، وغرف عمليات في مختلف المكاتب على مستوى المحافظات المحررة، وعملنا على التنسيق والتواصل مع قيادات السلطة المحلية في المحافظات للتعاون مع هذه التوجهات، وتم إنزال حملات لضبط الأسواق.

■ وماذا عن أهم الخطوات التي اتخذتها الجهات المحلية من أجل توفير المنتجات الغذائية؟

خلال المرحلة السابقة التي شهدت انهيار العملة الوطنية بشكل متسارع، كان هناك تجاوب وتفاعل كبير من قبل قيادات بعض المحافظات، مثل محافظ عدن الذي تواصلنا معه، وقام بتدخل إيجابي في ما يخص الأفران والمخابز، وتم دعم 73 فرنا ومخبزا بالدقيق. وأشرفت لجان من قبل مكتب وزارة الصناعة والتجارة على عملية المتابعة الميدانية في هذا الشأن، ولدينا قرابة 230 فرنا في عدن، وحصل انخفاض في أسعار الخبز. أيضا في وادي حضرموت، حدث تحرك إيجابي فاعل للسلطة المحلية ووكيل المحافظة، وتم دعم بعض الأفران بمديريات وادي حضرموت ببعض المواد التي تحتاجها مثل الزيوت والدقيق والديزل بأسعار مخفضة. ■

أخبار

العراق ولبنان يبرمان مذكرة تفاهم

أعلنت وزارة الصناعة العراقية، أمس الأحد، إبرام مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي مع نظيرتها اللبنانية.

جاء ذلك، عقب مباحثات أجراها وزير الصناعة العراقي، منهل الخباز، مع نظيره اللبناني جورج بوشكيان، في بغداد، وفق بيان لوزارة الصناعة العراقية. وقالت الوزارة إن مذكرة التفاهم تتضمن عدة بنود ومواد لآليات التعاون والشراكة الصناعية بين البلدين، من دون مزيد من التوضيح.

ونقل البيان عن الوزير العراقي، خلال المباحثات، تأكيده اهتمام بغداد بالوقوف مع لبنان حكومةً وشعباً لتخطي الأزمة والظروف الصعبة التي يواجهها. ويعاني لبنان أزمة اقتصادية حادة منذ أكثر من عامين، أدت الى شح في السلع الأساسية لا سيما الوقود المخصص لتوليد الكهرباء، على إثر تراجع احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى مستوى غير مسبوق.

وأضاف الخباز أنّ لدى لبنان إمكانيات مُتميزة في عدد من الصناعات منها الصناعات الدوائية، وأنّه بالإمكان الاستفادة وتبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة بين البلدين في هذا المجال والمجالات الصناعية الأخرى، بدوره، عبر وزير الصناعة اللبناني عن أمله بأن «يكون اللقاء خطوة جديدة لمُستقبل العلاقات والتعاون المُشترك بما فيه مصلحة البلدين والمنطقة». وكان الوزير اللبناني قد وصل إلى بغداد أمس الأحد، في زيارة رسمية غير معلنة المدة، بهدف تطوير العلاقات الثنائية في مجال الصناعة.

مؤشر بورصة مسقط يغلق مرتفعاً

أغلق مؤشر بورصة مسقط (30) أمس الأحد، عند مستوى (4216,80) نقطة مرتفعاً بـ (28,6) نقطة وبنسبة (0,68) بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت (4188,24) نقطة.

وقد بلغت قيمة التداول مليوناً و723 ألفاً و368 ريالاً عُمانياً منخفضة بنسبة 61,3 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 4 ملايين و453 ألفاً و399 ريالاً.

وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أنّ القيمة السوقية قد ارتفعت بنسبة 0.176 بالمائة عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب 22.23 مليار ريال عُماني.

تركيا: زيادة عائد صادرات اسماك السلمون

سجلت صادرات تركيا من سمك السلمون زيادة بـ 132 بالمائة العام المنصرم، لتصل إلى 130 مليون دولار. وفي حديث لـ«الأناضول» أكد أفق أطاكان دمير، عضو مجلس إدارة اتحاد مصدري المنتجات المائية في منطقة إيجه، أنّ السلمون التركي بات يحظى بالإقبال في أرجاء العالم إلى جانب السلمون المنتج في النرويج وتشيلي. وأشار إلى أنّ صادرات تركيا من السلمون بلغت 130 مليون دولار في 2021. وتوقع مضاعفة الرقم ليصل إلى مستوى 250-300 مليون دولار العام الحالي.

وأفاد أنّ روسيا تعد المستهلك الأكبر للسلمون التركي، الذي يتم تصديره. وأشار إلى أنّهم يصدرون السلمون إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان والشرق الأقصى، إلى جانب روسيا.

اسواق

المغرب: ارتفاع مبيعات السيارات رهين الجائحة

يتوقع مستوردو السيارات في المغرب أن يبقى ارتفاع مبيعاتهم في العام الحالي رهينة لمدى توفر مخزون من المركبات يلبي الطلب، وكذلك لتطور الجائحة التي تؤثر على قدرات المصانع

الرباط ـ **مصطفى فماس**

ارتفعت مبيعات السيارات في العام الفائت بالمغرب، حيث ينتظر أن تواصل نموها في العام الحالي، غير أن ذلك يبقى رهينا بتجاوز أزمة الرقائق ومكونات السيارات وتطور الجائحة. ويتوقع مستوردو السيارات بالمغرب أن يرتهن ارتفاع مبيعاتهم في العام الحالي لمدى توفر مخزون من المركبات يلبي الطلب، وكذلك لتطور الجائحة التي تؤثر على القدرات الإنتاجية لمصانع السيارات.

وأشارت جمعية مستوردي المركبات إلى أن مبيعات السيارات في العام الفائت وصلت إلى 175 ألفا، بزيادة بنسبة 31,5 في المائة مقارنة بعام 2020 و5,7 في المائة قياسا بعام 2019. وتجلى مما كشفت عنه الجمعية أن تلك المبيعات تجد تفسيرها في تدارك المشترين تأخر المبيعات المرتبط بفترة الحجر الصحي التي شهدها المغرب في الربع الثاني من العام الماضي. ويتصور مستوردو السيارات في المغرب أن المبيعات كان يمكن أن تشهد ارتفاعا مهما في العام الماضي، لو توفرت المكونات التي شهدت تراجعا في الإنتاج على مستوى العالم، ما انعكس على العرض من السيارات الجديدة. وتذهب الجمعية إلى أن سوق السيارات الخاصة فقدت 10 في المائة من النمو بسبب عدم توفر سبعة آلاف من وحدات مكونات السيارات في العام الماضي، وهو ما ترجم عبر انخفاض بنسبة 6 في المائة في النصف الثاني من العام الماضي.

وتفيد بأن العام الماضي شهدت ارتفاعا في السيارات الهجينة والسيارات القابلة للشحن والسيارات الكهربائية بنسبة 145 في المائة مقارنة بعام 2019، وهو ما يفسر بارتفاع عدد الماركات المعروضة من واحدة في عام 2017 إلى 11 ماركة في العام الماضي. وداب المستوردون والوكلاء في العام الفائت على الطلب من الراغبين في شراء بعض أصناف السيارات الانتظار أشهراً من أجل تسلم طلبياتهم، حيث كان المدير العام لمجموعة «رينو» بالمغرب دونيس لوفوت أكد أن أزمة الرقائق أثرت سلبا على العرض في مقابل ارتفاع الطلب. ويتسم الطلب في المغرب، حسب المسؤول في الشركة الفرنسية، بكون العميل عندما يقرر شراء سيارة ينتظر أن يستجاب له بسرعة، وهو سلوك مختلف عما درج عليه عملاء في بلدان أخرى حيث يعبرون عن الطلب ويمكنهم انتظار فترة معينة قبل تسلم السيارة. ويتوقع المستوردون أن يبقى القطاع متسما، في العام الحالي، بالنقص على مستوى أجزاء السيارات، غير أنهم يترقبون ارتفاعا يتراوح بين 5 و15 في المائة في المبيعات، وهو ما يبقى رهينا بتوفر العرض المرتبط بالرقائق وتطور الجائحة التي تنعكس سلبا على قدرات الإنتاج. ويرون أن المبيعات ستدعم بانتعاش مبيعات السيارات البديلة، الهجينة والكهربائية. غير أن ذلك يبقى رهينا، في تصور المستوردين، بتدابير حكومية، من قبل توفير محطات الشحن، بهدف تشجيع المستهلك على شراء هذا الصنف من السيارات. ويذهب رئيس الجمعية المغربية لمستوردي السيارات عادل بنّاني إلى أن ما شهده العام الماضي غير مسبوق، بالنظر للنقص المسجل على مستوى الرقائق ومكونات أجزاء السيارات. واضاف بناني في تصريحات، مؤخراً، أن المبيعات كان يمكن أن تكون أفضل من المستوى الذي بلغته قبل الجائحة لو توفرت أجزاء السيارات وواكب العرض الطلب، حيث كان يمكن بيع 185 ألف سيارة جديدة في العام الماضي.

نقص الرقائق وأجزاء السيارات الرسلا على الناجية المصانع (فرانس برس)

الأردن

انتقادات حادة لتشديد الإجراءات على الأسواق

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

احتج القطاع التجاري الأردني على «أمر الدفاع 35» الذي بدأت الحكومة بتطبيقه اعتباراً من مطلع الشهر الجاري، ويتضمن إجراءات مشددة تمنع غير الحاصلين على تطعيمات كورونا من دخول المنشآت العامة والخاصة، بما فيها المحلات التجارية.

وتعاقب الحكومة بموجب أمر الدفاع المنشآت التجارية وغيرها بغرامات مالية والإغلاق في حال السماح بدخول غير المطعمين إليها، ما اعتبره القطاع التجاري تعسفاً بحقّ التجار ومعاقبتهم على أفعال غيرهم.

ويحظر أمر الدفاع 35 دخول الأفراد إلى الأماكن العامة والمؤسسات العامة والخاصة إذا لم يأخذوا جرعتين من لقاح كورونا، إذ بدأت الجهات الرقابية وعددها 13، من بينها وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام، بحملات رقابة مكثفة لمتابعة الالتزام بأمر الدفاع وتم على أثرها إغلاق العديد من المحلات التجارية والمنشآت، ما أثار احتجاجات التجار.

وقال رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، أمس الأحد، إنّ العمل بقانون الدفاع سيستمرّ إلى حين انتهاء جائحة كورونا وتداعياتها بشكل كامل.

ووفق الأعراف الأردنية، فإن المخوّل تطبيق قانون الدفاع هو رئيس الوزراء ومن دون أدنى تقيد بأحكام القوانين العادية المعمول بها. وقال الخصاونة إنّ البنك المركزي الأردني نفّذ حزمة من الإجراءات للمساعدة في التخفيف من آثار الجائحة وانعكاساتها الاقتصادية، وأنّ قيمة هذه الإجراءات بلغت 2,7 مليار دينار (3,8 مليارات دولار)، ما يعادل 8,6% من الناتج المحلي.

ومن جانبه، وصف رئيس غرفة تجارة عمّان ورئيس نقابة تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق أمر الدفاع 35 وإغلاق المحال التجارية بمثابة إعدام للقطاع التجاري، لا سيما أنّ المتاجر عانت بشكل كبير خلال العامين الماضيين بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، وتحمل التجار خسائر كبيرة نتيجة الإغلاقات المتكررة وإجراءات الحظر الشامل والجزئي.

ودعا توفيق لإعادة النظر بأمر الدفاع كي تجرى محاسبة الشخص غير الحاصل على جرعتي التطعيم، باعتبار أنّ غالبية المحلات التجارية والمنشآت غير قادرة على تعيين موظفين وظيفتهم التدقيق بوضع الزبائن عند مداخلها، وبالتالي إمكانية دخول أفراد مخالفين. ووفق رئيس غرفة تجارة عمّان، فإنّ العقوبات الواردة في أمر الدفاع مشددة والإغلاق غير منطقي في ظلّ الظروف التي يعاني منها القطاع التجاري، خصوصاً مع تراجع القدرات الشرائية للمواطنين وضعف الإقبال على السلع والخدمات.

وحسب تقديراته، فإنّ 95% من العاملين في القطاع التجاري تم تطعيمهم، وبالتالي فإنّ محاسبة المحلات التجارية بذنب الزبائن لا بد من إعادة النظر فيه.

ولا يسمح بحسب أمر الدفاع 35 لموظف القطاع العام أو العامل في منشآت القطاع الخاص الالتحاق بالعمل إلا إذا تلقى جرعتي اللقاح الواقي من كورونا ولا يسمح لأي شخص تجاوز 18 عاماً بمراجعة أيّ من الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية أو المؤسسات العامة أو الدخول لأيّ من منشآت القطاع الخاص إلّا إذا تلقى جرعتي اللقاح، عدا من يقوم بمراجعة المستشفيات والمراكز الصحية في الحالات الطارئة.

وبموجب أمر الدفاع، تكون عقوبة منشأة القطاع الخاص المخالفة على النحو التالي: تعاقب كلّ من المولات ومراكز التسوق ومنشآت القطاع المصرفي وشركات الاتصالات ومعارضها والمطاعم والمخابز والمقاهي والفنادق، ومكاتب شركات توزيع الكهرباء وشركات المياه والنوادي الليلية والبارات وصالات الديسكو، والحمامات التركية والشرقية والأندية الرياضية ومراكز اللياقة البدنية والمسابح، بغرامة مقدارها 1000 دينار (الدولار = 0,71 دينار) للمخالفة الأولى، و3000 دينار للمخالفة الثانية، و5000 دينار للمخالفة الثالثة، وبالإغلاق لمدة أسبوع في حال تكرار المخالفة بعد ذلك. وتعاقب المنشآت الأخرى غير الواردة في هذه الفقرة بغرامة مقدارها 100 دينار للمخالفة الأولى و200 دينار للمخالفة الثانية و300 دينار للمخالفة الثالثة، وبالإغلاق لمدة أسبوع في حال تكرار المخالفة بعد ذلك. وقال مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» إنّ الحكومة تلقت ملاحظات القطاع التجاري على تطبيق أمر الدفاع 35، لتجري دراستها في الإطار الذي يحقق المصلحة العامة ويعزّز إجراءات السلامة والوقاية من وباء كورونا وفي ذات الوقت عدم الإضرار بالقطاع التجاري.

مال وسياسة

تواجه كازاخستان منذ عقود تظلمات متراكمة يغذيها تفاوت في توزيع الثروة الضخمة على السكان. ولدى البلاد ذات العدد القليل من السكان ثروات من اليورانيوم والنفط والغاز الطبيعي والأراضي الزراعية الشاسعة

احتجاجات كازاخستان

المظالم الطبقية وسوء توزيع الثروة من أبرز الأسباب

موسى مهدي

على الرغم من كثرة التفسيرات لأسباب اندلاع المظاهرات العنيفة التي شهدتها كازاخستان الأسبوع الماضي واتهام دول غربية بالتدخل، فإن العديد من الخبراء في الشؤون الاستراتيجية بدول آسيا الوسطى أو الجمهوريات السوفييتية السابقة يرون أن تركيز السلطة والثروة في البلاد لدى قلة بسيطة من المواطنين تحميها الحكومة عبر قبضة حديدية هي السبب الرئيسي وراء هذه الاحتجاجات العنيفة التي راح ضحيتها حتى الآن العشرات. كما تعيش البلاد عقودا من التظلمات الثقافية والعرقية والدينية وتراكمات من عقود القمع الممنهج ضد السكان الأصليين الذي مارسته موسكو لحماية مصالحها الاقتصادية والمالية في بلد تملك الموارد الطبيعية والمساحات الشاسعة ومجاورة لروسيا.

وحتى الآن، يبدو أن تحرير أسعار الغاز الطبيعي المسال الذي يستخدم كوقود لنحو 70% من السيارات في كازاخستان وارتفاع سعره بنسبة مائة في المائة، هي الشرارة التي أطلقت هذه الثورة العنيفة التي لم تنته بعد. ولكن بالاحظ أن سعر الغاز الذي أطلق شرارة الاحتجاجات والبالغ 60 تنغي قبل رفع سعره إلى 120 تنغي في جنوب غربي البلاد، يعد أقل من سعره حتى في روسيا والدول المجاورة مثل طاجيكستان وقيرغيزستان. وحسب وكالة تاس، عادت الحكومة الكازاخية إلى خفض الأسعار مجدداً بعد هذه الاحتجاجات، إذ أعلنت اللجنة الحكومية التي كلفها الرئيس قاسم جومارت توكاييف، عن خفض سعر الغاز إلى 50 تنغي (أو ما يعادل 0,11 دولار) بعد اجتماع مع المتظاهرين المحتجين على زيادة أسعار الوقود. وبالتالي، فإن ارتفاع سعر الغاز ربما يكون هو الشرارة التي أطلقت الاحتجاجات الشعبية، ولكن هناك غبن طبقي متراكم في البلاد منذ سنوات.

وهذه المظاهرات ليست الأولى التي شهدتها البلاد، فقد سبقتها مظاهرات خلال العقد الماضي من قبل عمال النفط. كما شهدت كازاخستان انتفاضات أخرى متفرقة ضد عدم المساواة في الأجور وحظوة الطبقة الحاكمة ومنسوبيها بالمزايا المالية والاقتصادية في حساب الثلاثين والبدو الذين يشكلون معظم سكان البلاد البالغ عددهم 18 مليون نسمة. وكان رجل الأعمال وزير الطاقة والصناعة الأسبق، مختار أبليازوف، قد سعى إلى إحداث تغيير سياسي عبر إنشاء حزب معارض للرئيس السابق نور سلطان نزاربايف، ولكنه تعرّض للمحاكمة والسجن ست سنوات في عام 2001.

وتتهم الحكومة الكازاخستانية الوزير أبليازوف الذي تم إطلاق سراحه في عام 2003 ويعيش الآن في أوروبا بأنه من بين المسؤولين عن تمويل الاحتجاجات الأخيرة في كازاخستان، وذلك وفقاً لما نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، كما شهدت كازاخستان كذلك احتجاجات في عام 2008، حينما تراجعت أسعار النفط وتقلصت مداخيل الدولة وعاشت البلاد اضطرابات اتسم بعضها بالعنف. كما عاشت البلاد كذلك اضطرابات شديدة حينما تراجعت قيمة العملة الكازاخستانية (تنغي) في عام 2014.

على صعيد تركيز الثروة والسلطة في يد فئة قليلة، فإن ابنة الرئيس السابق نزاربايف، دينارا، أصبحت المتحدثة باسم البرلمان في الماتا في عام 2020، أي أنها باتت تحتل ثاني أقوى منصب سياسي في البلاد، كما أن زوجها بنى أكبر إمبراطورية مالية في كازاخستان، حسب ما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال». ولا يزال الرئيس الكازاخستاني السابق نور سلطان نزار بايف يتحكم في مسار شؤون الحكم والثروة من وراء الكواليس، على الرغم من إعلانه اعتزال الحكم وتسليمه السلطة للرئيس الحالي قاسم جومارت توكاييف.

وبنى نزاربايف خلال حكمه نظاماً سياسياً أوتوقراطياً ركز السلطة والثروة في يد أقربائه، بات من الصعب تخطيه في البلاد. وخلق نزاربايف في السنوات الأولى من استقلال كازاخستان بتايد من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. إذ سعى في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991، إلى كسب ود الدول الغربية عبر مجموعة من الخطوات، كان أهمها تخلي كازاخستان عن ترسانة الأسلحة الذرية التي ورثتها البلاد من العهد السوفييتي. ثم دعم بايبف هذه العلاقات لاحقاً عبر السماح لشركات الطاقة الغربية بالكشف عن النفط والغاز الطبيعي في البلاد. وكانت الولايات المتحدة تأمل في نقل الغاز الطبيعي من دول حوض بحر قزوين إلى حلفائها في باكستان.

في هذا الشأن، قال السفير الأميركي السابق في الماتا، وليام كورتيني، لصحيفة «وول ستريت جورنال»: بدأ الرئيس نزاربايف حكمه بخسائر أقل مقارنة بحكام الجمهوريات السوفييتية السابقة، ولكنه ومع مرور الوقت نفذ القليل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما أن حكمه تحول إلى حكم أوتوقراطي ضيق الحريات على المواطنين». ويلاحظ أن كازاخستان تعد ذات موقع استراتيجي من الناحية الجغرافية بالنسبة لأمن روسيا، وربما تفوق في الأهمية أوكرانيا، إذ إنها صاحبة أطول حدود مع روسيا، وهي بلد تبلغ مساحته 2,7 مليون متر مربع يسكنها فقط 18 مليون نسمة، وهي غنية بالثروات الطبيعية، خاصة تلك التي تصنع المستقبل، إذ إن هذه المساحات تجعل من كازاخستان سلة غذاء في العالم، كما أن ثروتها من اليورانيوم تجعلها من أهم المصادر لتوليد الطاقة النووية النظيفة في العالم.

وتنتج كازاخستان نحو 20 ألف طن سنوياً من اليورانيوم، حسب بيانات وكالة الطاقة الذرية الدولية. وتشرف الوكالة على مواقع إنتاج اليورانيوم في البلاد. وحسب البيانات الرسمية لدى كازاخستان، فإن احتياطات البلاد من اليورانيوم تقدر بنحو 1,5 مليون طن. وكان نائب وزير الطاقة في كازاخستان، أسد ماكوف، قد أعلن في منتصف مايو/أيار 2019، أن احتياطي اليورانيوم في البلاد بلغ 1,5 مليون طن، لتحتل بلاده المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج اليورانيوم. وأضاف ماكوف كلمته وقتها أمام البرلمان، أن بلاده تحتل مكانا هاما في مجال إنتاج اليورانيوم بالعالم، وأنها أنتجت نحو 21,6 ألف طن من اليورانيوم في عام 2018.

> تنتج كازاخستان 20 ألف طن سنوياً من اليورانيوم حسب وكالة الطاقة

وأوضح أن بلاده عملت مع الصين على بناء مصنع للوقود النووي في مدينة أوسكمان الكازاخية. وأشار إلى أن بلاده تنتج أكثر من 20 ألف طن من اليورانيوم عبر 20 حقلاً في مقاطعتي كيزيلوردة وأكمولا جنوبي البلاد. وتصدّر كازاخستان اليورانيوم الذي تنتجه إلى كل من الصين، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، والهند، ودول الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن الاستقرار السياسي في كازاخستان يمثل أهمية قصوى بالنسبة للعديد من الدول الكبرى في العالم، وربما يفسر ذلك السرعة التي تدخلت بها الحكومة الروسية عسكرياً للسيطرة على الأمن في البلاد.

ووفق محللين غربيين، فإن الهيمنة الروسية على كازاخستان تؤدي عملياً إلى سيطرة موسكو جزئياً على طريق الحرير الذي يربط مشاريع التجارة والبنى التحتية بين الصين والعواصم الأوروبية، عبر قطارات السكك الحديدية التي أنشئت ضمن مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، ولدى الشركات الصينية استثمارات تقدر بنحو 27,6 مليار دولار في مشروعات النفط والغاز في كازاخستان، وفقاً لبيانات الحوار الاستراتيجي الصيني الكازاخي في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2019. وتمثل هذه الاستثمارات نحو 50% فقط من إجمالي الاستثمارات الصينية في كازاخستان، وهو ما يعني أن لدى الصين استثمارا يفوق 55 مليار دولار في كازاخستان. وبالتالي، فإن كازاخستان تعد دولة استراتيجية للاقتصاد الصيني، من حيث استيراد الطاقة النووية والنفط والغاز الطبيعي، ومن حيث موقعها الجغرافي في مبادرة «الحزام والطريق».

بلد غني ومواطنون فقراء في كازاخستان (Getty)

1,6 مليون برميل يومياً

قالت مصادر في كازاخستان إنّ إنتاج النفط لم يتأثر في البلاد بسبب الاضطرابات التي تمت السيطرة عليها يوم السبت. ويبلغ متوسط إنتاج كازاخستان من النفط الخام حوالي 1,6 مليون برميل يوميا، قبل احتساب حصتها من التخفيضات المعتمدة من قبل «أوبك+». وعلى الرغم من ارتفاع سعر الخامات يوم الجمعة الماضي، لا دلائل على أنّ للاضطرابات تأثيرا على إنتاج النفط في البلاد. وتتولى القوات الروسية حراسة المنشآت الحيوية في كازاخستان.

رأي

عندما يغزو الجفاف كاليفورنيا

عبد التواب بركات

بينما كنا على أعتاب العام الجديد، كشفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التابعة للأمم المتحدة والمختصة بدراسة الطقس والمناخ والموارد المائية، أنّ 2021 يأتي في المرتبة السادسة أو السابعة لناحية أكثر السنوات حرارة جرى تسجيلها على الإطلاق، وأنّ الفترة بين 2015 إلى 2021 هي الأعوام السبعة الأكثر حرارة. وسجلت المنظمة ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية لعام 2021 حوالي 1,09 درجة مئوية فوق المتوسط المسجل في الفترة بين 1850- 1900. في نهاية 2012، قالت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة إنّ الطقس المتطرف والأوبئة تسببت في دفع أسعار الغذاء العالمية في 2021 إلى أعلى مستوى لها في 46 عاماً، حيث زادت أسعار الغذاء بنسبة 33% عن مستوياتها في نفس التوقيت من العام الماضي. وفي بداية 2022، تتوقع الدراسات البيئية تعرض الإمدادات الغذائية العالمية بشدة لصدمات المناخ القاسية والجفاف، وفشل إنتاج المحاصيل الغذائية في مناطق الإنتاج والتصدير الرئيسية في وقت واحد.

يمثل رصد مخاطر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي والغذائي، في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، أهمية لصانعي السياسات الغذائية حول العالم لعدة أسباب. الأول أنّه، ولدقة البحوث والدراسات البيئية الرصينة هناك، يرصد بدقة حجم المخاطر وتداعيات التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي والغذائي داخل الولايات المتحدة وفي دول إنتاج الغذاء الكبرى. والثاني، هو كثرة التغيرات المناخية في القارة الأميركية، وتنوعها بين الجفاف وحرائق الطبيعة، والفيضانات والأعاصير المدمرة، وتعدد التجارب المضادة لهذه الظواهر المدمرة.

أما الثالث، فهو تأثير الإنتاج الزراعي الأميركي على الأمن الغذائي داخل الولايات المتحدة، وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي حول العالم. فالصادرات الغذائية الأميركية تطعم ربع العالم تقريباً. وانخفاض الإنتاج الزراعي الأميركي، بسبب التغيرات المناخية وارتفاع الأسعار المحلية للغذاء، قد يدفع الحكومة الأميركية إلى وقف أو تقليل الصادرات الغذائية وفرض عوائق جمركية، ما يهدد بنقص الأغذية وزيادة الأسعار في دول التبعية الغذائية، ويقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيها على النحو الذي وقع في دول الربيع العربي قبل عقد مضى.

وزادت أسعار الغذاء في الولايات المتحدة بنسبة 6,10% في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. إنه أعلى معدل لتضخم أسعار الغذاء منذ أكتوبر/تشرين الأول 2008، وفق مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمل.

في الولايات المتحدة، يساهم الإنتاج الزراعي بقيمة 136 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، الذي وصل إلى 21 تريليون دولار في سنة 2020، بنسبة 0,7%. وبإضافة الصناعات الغذائية، فإن قطاعي الزراعة والغذاء يساهمان بأكثر من 1,2 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، بنسبة 5,2%. ترفد المزارع الأميركية السوق الدولية للغذاء بما يقرب من 25 في المائة من الحبوب الأساسية والأغذية الاستراتيجية، مثل القمح والذرة والأرز والصويا. وما زالت الولايات المتحدة تحتل مرتبة أكبر مُصدر للأغذية في العالم بقيمة 150 مليار دولار سنوياً، وهي أكبر مصدر للذرة الصفراء في العالم بنسبة 26% من المتاح للتجارة في السوق الدولية، وثاني أكبر مصدر للقمح بنسبة 15%، وثاني أكبر مصدر لفول الصويا بنسبة 40%.

وأميركا كذلك ثاني أكبر مصدر للحوم بنسبة 13%، وثاني أكبر مصدر للقطن بنسبة 15%، وثالث أكبر مصدر للأرز بنسبة 8%، وثالث أكبر مصدر للتفاح بنسبة 12%، وأكبر مصدر للوز والفستق بنسبة 65%، وهي أكبر منتجي الخضراوات والفاكهة والتوابل في العالم. لذلك، تلعب الزراعة وإنتاج الغذاء دوراً معقداً في الاقتصاد الأميركي، وفي الاستقرار الاجتماعي والسياسي خارجها. ولاية كاليفورنيا لها خصوصية في مجال الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة والعالم. فهي سلة غذاء أميركا بلا مبالغة. فهي تنتج 14% من الناتج الزراعي الأميركي، بزيادة 7% عن أقرب ولاية لها. وتنتج 40% من ناتج الولايات المتحدة من الأغذية العضوية بقيمة 10,4 مليارات دولار. وهي موطن لأكبر الصناعات الزراعية وأكثرها تنوعاً في الولايات المتحدة، وفيها أكثر من 76 ألف مزرعة للخضراوات والحبوب والفواكه والمكسرات ومنتجات الألبان. وفي عام 2020، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي من مزارع الولاية الخصبة ما يعادل 50 مليار دولار.

وبلغ إجمالي الصادرات الزراعية في كاليفورنيا 21,7 مليار دولار في عام 2019، وشملت السلع الأساسية للتصدير اللوز والفستق ومنتجات الألبان والعنب والجوز. لكن، يمثل هذا الإنتاج انخفاضاً بنسبة 3,3% مقارنة بالعام السابق، والسبب هو الجفاف. وإذا لم تتجنب آثار تغير المناخ والجفاف على الزراعة، فإنّ الولايات المتحدة لديها الكثير لتخسره. وكشفت جامعة كاليفورنيا، المسؤولة عن الإحصائيات الزراعية، عن تسبب الجفاف والحرارة في انخفاض في محصول القمح في 2021 بنسبة 40% في كاليفورنيا، وبنسبة 10% في الولايات المتحدة عموماً. وتسبباً في انخفاض إنتاج الشعير بنسبة 71% في الولاية. ومن المتوقع أن تنخفض الإنتاجية الزراعية بنسبة 40% بالنسبة للأفوكادو، و20% للوز وعنب المائدة والبرتقال والجوز. وبحلول عام 2050، تتوقع الإحصائيات أن يتم تبوير نصف مساحات الأراضي الزراعية في الوادي الخصيب العامر بزراعة اللوز والجوز والشمش والخوخ والنكتارين.

تقوم سلسلة إمداد الغذاء في الولايات المتحدة بنقل كميات كبيرة من الحبوب عن طريق الأنهار. يؤثر التغير المناخي الشديد على المجرى المائي. في الولايات المتحدة عدد قليل من المسارات البديلة لنقل السلع الزراعية والأسمدة. يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية في الولايات المتحدة على سلسلة الإمدادات الغذائية المحلية والعالمية، وتؤدي إلى نقص الغذاء وزيادة الأسعار، وأزمات انسانية ومخاوف تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن القومي.

أدت درجات الحرارة المرتفعة ونقص الأمطار في صيف عام 2012 إلى واحدة من أشد فترات الجفاف الصيفية التي شهدتها البلاد، وأحدثت آثاراً خطيرة على روافد المياه في نهر المسيسيبي، وهو طريق شحن للزراعة رئيسي عابر للولايات الأميركية وصولاً إلى خليج المكسيك. وفي 30 أغسطس/آب 2021، شوهدت المراكب العالقة على طول نهر المسيسيبي، في أعقاب إعصار «إيدا» من الفئة الرابعة، عطل الإعصار بشكل كبير نقل الحبوب والأسمدة في سبتمبر/أيلول، ما ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

بريطانيا: 5,4 مليارات دولار لتطوير الواجهات

لندن ـ العربي الجديد

قالت صحيفة «فايننشيال تايمز» إن الحكومة البريطانية ستطلب من مُطوري العقارات السكنية سداد ما يصل إلى 4 مليارات جنيه إسترليني (ما يعادل 5,4 مليارات دولار) لتغطية تكاليف إزالة الواجهات الخطيرة في المباني المنتشرة بالأف المجمعات السكنية بإنكلترا. وقالت الصحيفة نقلاً عن مصدر مقرب من وزير الإسكان البريطاني، مايكل غوف، لم تحدد هويته، إن وزارة الخزانة أبلغت وزير الإسكان أن المطورين يجب أن يدفعوا مقابل إزالة الواجهات من المباني منخفضة الارتفاع، أو مواجهة أمر إلزامي بالدفع. وواجه بناة المنازل والحكومة ضغوطاً لبذل المزيد من الجهد في ما يتعلق بإجراءات السلامة منذ عام 2017، عندما اشتعلت النيران في واجهة برج غرينفيل في غرب لندن، ما أسفر عن مقتل 72 شخصا، وكشف عن الاستخدام الواسع لمواد خام مماثلة في جميع أنحاء بريطانيا. وأعلنت الحكومة العام الماضي عن تخصيص تمويل جديد لـ«صندوق أمان» لإزالة الواجهات، لكن المعارضين حذروا من أن الخطوة لم تشمل ما يكفي من الإجراءات. وقالت وزارة الخزانة إنه لن يتم توفير أموال حكومية إضافية لإزالة واجهات المباني التي يقل ارتفاعها عن هذا الارتفاع، وذكرت أن غوف سيصدر بياناً حول هذا الموضوع الأسبوع المقبل.

بنايات سكنية في حي هايغيت غربي لندن (Getty)

واشنطن تتجه لمعاقبة روسيا تقنياً

بوتين في حيرة مع أزمة أوكرانيا (Getty)

واشنطن ـ العربي الجديد

نقلت وكالة «بلومبيرغ» الاقتصادية، عن مصدر وصفته بالمطلع على المناقشات الأميركية، أنّ «هناك اتجاها لحرمان روسيا من الإلكترونيات الدقيقة المصنوعة أو القائمة على برامج أو تكنولوجيا أميركية». وأضاف المصدر أن تأثير القيود المزمعة على روسيا قد يتراوح من إلكترونيات الطائرات والآلات إلى الهواتف الذكية ووحدات التحكم في الألعاب والأجهزة اللوحية وأجهزة التلفزيون.

ورغم أنّه لم تُتخذ أي قرارات حتى الآن فيما الشأن، لكن يمكن أن تنطبق القيود التجارية على الصادرات من الولايات المتحدة إلى روسيا وربما على بعض المنتجات أجنبية الصنع. ومع تصعيد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن خطابها ضد الكرملين قبل سلسلة من المحادثات التي تشارك فيها روسيا الأسبوع المقبل، ستسعى السيناريوهات إلى الاستفادة من هيمنة الولايات المتحدة في التكنولوجيا لضرب روسيا في القطاعات العسكرية والمدنية والطموحات التكنولوجية. وفي سياق منفصل، قال مسؤول أميركي كبير السبت إن إدارة بايدن ستمتنع عن تقديم التزامات صارمة خلال المحادثات مع روسيا الأسبوع المقبل بهدف تخفيف التوترات بشأن أوكرانيا، وتخطط لإجراء مناقشات مع الحلفاء قبل عقد أيّ اتفاقات. وتسعى موسكو لانتزاع وعد من واشنطن بعدم انتشار قوات حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا.

بكين تستثمر في أزمات سريلانكا

يزور وزير الخارجية الصيني وانغ يي سريلانكا، سعياً لدفع مبادرة الحزام والطريق الصينية الطموحة، حيث تتطلع حكومة سريلانكا إلى بكين للحصول على مساعدات، بينما تحاول إنقاذ نفسها من أزمتي عملة أجنبية وديون متراكمة. ووصل وانغ إلى سريلانكا السبت قادماً من جزر المالديف، وذلك في المحطة الأخيرة من جولة شملت مدنا عديدة، زار خلالها أيضا إريتريا وكينيا وجزر القمر في أفريقيا. وتواجه مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» انتقادات مكثفة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في بعض الدول الأفريقية مثل أوغندا.

وفي سريلانكا من المقرر أن يلتقي وانغ يي الرئيس غوتابايا راجاباكسا وكذلك رئيس الوزراء ماهيندا راجاباكسا. وفي وقت لاحق من المقرر أن يلقي وانغ ورئيس الوزراء راجاباكسا كلمة في العاصمة كولومبو. وتأتي الزيارة الدبلوماسية في الوقت الذي تواجه فيه سريلانكا واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية على الإطلاق، حيث انخفض الاحتياط الأجنبي بالبلاد إلى نحو 1,6 مليار دولار، وهو ما يكفي بالكاد لبضعة أسابيع من الواردات. كما أن عليها التزامات ديون خارجية تتجاوز 7 مليارات دولار بحلول العام الجاري 2022، بما في ذلك سداد سندات بقيمة 500 مليون دولار في يناير/كانون الثاني الحالي ومليار دولار في يوليو/تموز. وزيارة وانغ ذات أهمية إقليمية أيضاً، حيث تتنافس كل من الصين والهند، الجار الأقرب لسريلانكا، على النفوذ في الجزيرة. وتعليقاً على ذلك، قال المحلل السياسي رانغا كالانسوريا: «يمكننا أن نرى سريلانكا حائرة بين الهند والصين من أجل حزمة إنقاذ محتملة». وأضاف أن «الهند تتباطأ لبعض الوقت، بينما تحاول الصين استغلال الوضع إلى أقصى حد». وتشعر الهند بالقلق إزاء الاستثمارات والقروض الصينية المتزايدة في سريلانكا منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 2009.

وتعتبر الهند سريلانكا ضمن مناطق نفوذها، بينما تعتبر الصين سريلانكا حلقة وصل مهمة في مبادرة الحزام والطريق العالمية للبنية التحتية. وسريلانكا لا يتجاوز حجم اقتصادها 80 مليار دولار، وبالتالي ليست مهمة بالنسبة للصين، ولكن موقعها الجغرافي يجعل منها دولة مهمة لمشاريع النفوذ السياسي الصيني.

(أسوشييتد برس)

وزير الخارجية الصيني وانغ يي في جولة بسريلانكا (Getty)